لا بد من التأكيد في البداية على أنه لأجل فهم جذور الوضع الراهن، لا بد من العودة الى التاريخ، ليس لفهم الحاضر فقط، ولكن من اجل التفكير بالمستقبل، وهو الاهم. فقد مارس المتغير النفطي -خلال السبعينيات وحتى نهاية الثمانينيات- دوراً مهماً في توسيع حجم وتنوع فئات ومراتب عناصر البرجوازية الصغيرة والفئات الوسطى في المجتمع العربي، فقد تحولت اعداد واسعة من عناصر الطبقة العاملة والاجراء عموماً الى عناصر برجوازية صغيرة "تعمل لحسابها الخاص". ونتج عن "اعادة تدوير" الاموال النفطية داخل الاقتصاد العربي، نمو وتوسيع عناصر جديدة من الرأسمالية التجارية والسمسارية، التي تتوسط بين السوق المحلية ومراكز التجارة والمال والصناعة في البلدان الرأسمالية المتقدمة والبلدان الخليجية.

# التبدلات في الخريطة الطبقية- الاجتماعية في المنطقة العربية ودلالاتها السياسية
## محاولة فهم وتفسير الأزمة الراهنة في حركة التحرر الوطني العربية

د. صالح ياسر

بإزاء ذلك فان عملية الحراك الاجتماعي التي شهدتها المجتمعات العربية منذ منتصف السبعينيات تحت تأثير هذا التغير، وعمليات الهجرة الواسعة للعمالة خلال السبعينيات والثمانينيات، قد أديا الى حالة "سيولة طبقية واجتماعية" عالية، وادت بدورها الى "ازدواج حالة التكسب" لدى فئات اجتماعية عديدة ولاسيما عناصر الطبقة العاملة وصغار الفلاحين. من هنا ادى انحسار الفورة النفطية لاحقا الى ازمة بنيوية حادة نتيجة عدم التوافق بين مقومات البنيان الاجتماعي والطبقي، الذي ولدته الحقبة النفطية، من ناحية، وبين مقومات الأساس الاقتصادي والمادي لقوى الانتاج الحقيقية في الاقتصادات العربية من ناحية اخرى.

واذا كنا قد شهدنا خلال العقود الاخيرة عملية اعادة ترتيب وصياغة للمراتب الاجتماعية ولعناصر البناء الطبقي في المجتمعات العربية المعاصرة، فقد واكب ذلك عملية تعايش وتداخل وانقطاع وتوتر بين انماط انتاجية متباينة، وحالات التعايش والتكسب، بما عكس طبيعة المرحلة الانتقالية المعقدة التي تمر بها التشكيلات الراهنة في العالم العربي. وعندما جاء "التغير النفطي" زاد الامور تعقيدا، واضاف بعدا جديدا لهذه الاشكالية المعقدة. فخلال هذه الحقبة تعمقت في الحياة الاقتصادية والسياسية في العالم العربي طائفة من الظواهر، وجدت انعكاسها في وثائق الاحزاب. وعبرت عن نفسها بتطورات اجتماعية وسياسية لا زالت فصولها تتوالى وتعتمل في الحياة السياسية الراهنة. وأيا كان الأمر، فان النمو الذي شهدته مختلف الدول العربية إبان سنوات "الفورة النفطية"، كان في الحقيقة نموا غير متكافئ وشاذا فهو غير متكافئ لان حظ الدول العربية منه كان متفاوتا بسبب التفاوت الحاد في الموارد التي تيسرت لهذا النمو، وهذا ما نراه واضحا بين حال الدول العربية النفطية والدول العربية غير النفطية. وكان نموا شاذا لانه استند على عوامل خارجية بالأساس يصعب التحكم فيها، مثل اسعار وعوائد النفط والتحولات الخارجية والقروض الاجنبية.

تندمج الاقتصاد العربي، في ظل الحقبة النفطية، في الاقتصاد الرأسمالي العالمي اندماجا كبيرا، واستمرت حركة هجرة الاموال العربية الى اسواق المال العالمية، بسهولة وانسياب، تحت شتى الصور والاسماء. فتمت اعادة تدوير عوائد النفط على نحو أعاد جل ما حصلت عليه البلدان العربية منها إلى احضان من انتزوه، فجمعوا بين النفط وعوائده.

هكذا الآن فان ظاهرة الاندماج الاقتصادي العربي في الاقتصاد العالمي والتي كانت آخذة في التسارع منذ عقد السبعينات من القرن العشرين أصبحت السمة المميزة للاقتصاد العربي بقطاعاته الرئيسية، سمة الاندماج على قاعدة التبعية.

في هذه المرحلة، جرت عمليتان تاريخيتان في وقت واحد وبسرعة مذهلة، وهما عملية التراكم البدائي وعملية التراكم الرأسمالي. أما عملية التراكم البدائي فهي عملية النهب والسلب، التي تمارسها بواكير البرجوازية النامية، وشكلت من جرائها ثروة ادخلتها في دورة الانتاج. في حين ان عملية التراكم الرأسمالي هي عملية الاستغلال التي تمارسها البرجوازية، عادة، فتجني من ورائها وأرباحها تحولها الى رأسمال تعيده الى دورة الانتاج، ويجري ذلك لتوسيع الانتاج ومضاعفة رأس المال.

وهاتان العمليتان أنتجتا فئات برجوازية ريعية، طفيلية، نهابة، معتمدة على دور البرجوازية العالمية التي ما زالت تسيطر على النفط في بلداننا. كما انها رأسمالية ربوية، تتعامل في النقود كنقود، عن طريق التجارة والخدمات والوساطة والسمسرة والتهريب والسوق السوداء.

ومن جهة اخرى لابد من تأشير حقيقة مفادها ان صفوف هذه "البرجوازية الجديدة" اتسعت بضم فئات اجتماعية عديدة اليها، ولاسيما الفئات والقوى الاقطاعية الحاكمة من قبل، الفئات الرأسمالية التجارية والمالية القديمة والبرجوازية النامية داخل الجيش والشرطة ومكاتب الدولة والحزب وقطاع الدولة، اي البرجوازية البيروقراطية. وفي معظم البلدان العربية تدعمت، وان بمستويات متفاوتة، مواقع المؤسسة العسكرية وكبار المسؤولين فيها بفعل السيطرة على مقاليد السلطة والانتفاع بها، واستشراء الفساد والافساد واستنزاف ثروات البلاد، ومشاركة كبار الرأسماليين في مشاريع ومؤسسات مقابل تسهيلات اقتصادية كبيرة وتوفير الحماية لهم.

على هذا النحو تم حدوث تلاحم متين بين جناحي البرجوازية البيروقراطية، المدني والعسكري، وكان لهذا التلاحم تأثير كبير بل وحاسم على اتجاهات التطور التي شهدتها العقود التالية في العالم العربي.

تتميز هذه "البرجوازية الجديدة"، ذات الطبيعة الريعية، بأمرين مهمين:

الأول: إنها لا تحمل روح المشروع الرأسمالي القائم على الانتاج وتحمل المخاطر الطويلة الأجل والمشاركة في دفع عملية التراكم الرأسمالي، وقسم كبير منها لا زال يتعلق بالملكية العقارية أو بالتجارة الداخلية.

الثاني: إنها مرتبطة برأس المال الأجنبي، بل وبالاقتصاد الرأسمالي العالمي ارتباطا عضويا. إن النشأة الريعية الطفيلية لـ"البرجوازية الجديدة"، ذات الأصول القبلية والاقطاعية وشبه الإقطاعية والبيروقراطية، تجعلها ذات روابط أمامية وخلفية برأس المال العالمي، ومن ثم لم يتح لها عمليا، وفي افضل الأحوال، سوى هامش ضيق للاستقلال الذاتي. وهي، في جميع الأحوال، تفضل أن تؤكد روابطها تلك برأس المال العالمي.

وارتباطا بهذا التكوين الذي تمثل باستئثار أقلية باذخة بالثروة وحرمان الأكثرية منها، نشأ مجتمع استهلاكي مشوه يتسم بضعف المشاعر الوطنية وانحسار الروابط القومية، وسادت من ثم عقلية طفيلية فرضت نفسها على الجميع.

وقد بينت المؤشرات خلال العقد الأخير إننا كنا شهود أزمة تيبس وعدم تجدد النظم الاقتصادية والاجتماعية القائمة نتيجة صعوبة "شروط الاستمرارية"، في ظل الأوضاع والتوازنات القائمة منذ منتصف السبعينات، وسيلقي هذا بثقله على حركة التحرر الوطني العربية وقواها الأساسية، سواء على الصعيد الداخلي في كل بلد، أو على الصعيد القومي أو مع المواجهة مع مشاريع الهيمنة الإمبريالية وسيترتب على ذلك طائفة من الاستقطابات الجديدة/القديمة.

من هنا ضرورة السعي لفهم جديد لعمليات وقوانين وأشكال "التراكم" الجديدة والجارية في مجتمعاتنا، وارتباط ذلك بعمليات التوزيع وإعادة توزيع الدخل، وأنماط الاستهلاك والإدخار وآليات السيطرة والهيمنة الخارجية على أنماط الاستهلاك (حتى لدى الفئات الشعبية)، من ناحية، وأشكال المدخرات المحلية، من ناحية أخرى.

إن التبدل في الخارطة الطبقية أسهم في تعديل ميزان القوى داخل شرائح البرجوازية لصالح الجناح الطفيلي- البيروقراطي والكومبرادوري، في حالات أخرى، وإعادة رسملة الطبقات القديمة التي انتزعت ملكيتها على يد أنظمة برجوازية الدولة الوطنية العربية، هذه الرسملة التي تمت بوسائل متباينة من بلد لآخر، ولكن المشترك هنا هو أن هذا التبدل لم يمس وظيفة الدولة الداخلية وحسب بل مس أيضا خياراتها السياسية الخارجية وأضعف وزنها تجاه القوى العربية المحافظة الرجعية وقدرتها التي تكرست خلال العقود الأخيرة على فرض محصلة للوضع العربي تعبر عن موقف متماسك نسبيا من القضايا الوطنية والقومية الأساسية، وفي مركز الصدارة منها القضية الفلسطينية. لقد أدى هذا التبدل الطبقي أيضا إلى النكوص عن أشكال وصيغ العمل السياسي الموحد للقوى الوطنية والقومية العربية وانخراط بعض هذه القوى في أشكال وصيغ تميزت بمجموعة الفوارق في القاعدة الطبقية العربية للقوى الحاكمة وتعبيراتها السياسية الفعلية، دون أن يلغي ذلك تماما الطموحات الإقليمية لبعض هذه البرجوازيات وأن يمنعها من التعبير عن نفسها بتوترات سياسية عالية (مشكلة الصحراء في المغرب العربي) وأحيانا دموية صاخبة (اجتياح النظام الدكتاتوري في العراق لدولة الكويت وماتبعه من تداعيات في مآسي بحرب الخليج الثانية).

### بعض معالم اللوحة الاقتصادية الراهنة

مقابل ذلك كان الوضع ساخنا على الجبهة الاقتصادية. فلم تفلح البلدان العربية بالخروج من عنق الزجاجة حتى الآن بالرغم من المحاولات العديدة التي بذلتها منذ حصولها على الاستقلال السياسي. وبرز هذا الواقع في مؤشرات وحقائق عديدة من بينها:

1- بطء وتائر النمو الاقتصادي بل وتواضعه. إذ تشير المعطيات الإحصائية المتوفرة إلى أن معدل النمو الاقتصادي خلال (20) سنة الأخيرة لم يتجاوز (2%)، بينما معدل التضخم (3%) سنويا. وفي حين بلغ عدد سكان العالم العربي الآن (285) مليون نسمة، نرى أن إجمالي الناتج القومي في كل العالم العربي لا يتجاوز (730) بليون دولار.

2- وبمقابل ذلك فإن السمة المميزة للاقتصاد العربي هو طابعه الريعي، فقد شكلت حصة الإيرادات النفطية نحو (60%) من الإيرادات المالية في الموازنات العربية في عام (2000) على سبيل المثال.

3- البنية المشوهة والأحادية الجانب للاقتصادات العربية، ويتجلى ذلك في غياب التنوع في هذه البنية ومعاناتها من الإختلال بين القطاعات الأساسية نتيجة للإتكال الكامل على عائدات تصدير النفط الخام والغاز ومعادن أخرى لتمويل الفعاليات الاقتصادية الأساسية. لذا تعتبر الاقتصادات العربية، اقتصادات مشوهة وخاضعة لمتطلبات السوق العالمي ومصالح القوى المهيمنة عليها.

4- ومن مظاهر الاختلال في الهيكل الاقتصادي الانكشاف الغذائي وبروز مخاطر جدية على الأمن الغذائي العربي نتيجة لتخلف القطاع الزراعي عن تلبية حاجات السوق والسكان واللجوء إلى الاعتماد على استيراد السلع والمواد الغذائية من الخارج. وتشير العديد من المعطيات الإحصائية الصادرة عن العديد من المؤسسات العربية المتخصصة في هذا المجال إلى واقع التدهور الواضح في مستويات الأمن الغذائي. فطبقا لتقديرات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 2001، بلغت الفجوة الغذائية العربية 20 مليار دولار في هذا العام وحده. وترتب على ذلك ان العرب اصبحوا مجبرين عاما بعد آخر على تخصيص قدر كبير من موارد هم الاقتصادية لاستيراد الغذاء. ولا يخفى على أحد كيف أدى اتساع الفجوة الغذائية في الاقطار العربية الى وقوع كثير من بلدان العجز المالي في فخ ما يسمى للمعونات الغذائية، ولاسيما تلك التي ترد من الولايات المتحدة الأمريكية، وتعرضها الكثير من الضغوط والوان التبعية الخارجية. فقد اصبح الغذاء (بدأ ذلك منذ أواسط السبعينيات بعد الفورة النفطية) سلعة ستراتيجية، تماما كالاسلحة، تخضع للاستقطاب والابتزاز الدوليين.

5- بلغ عدد العاطلين عن العمل في البلدان العربية حسب تقديرات صندوق النقد العربي نحو 16 مليونا من أصل 98 مليونا يمثلون قوة العمل العربية- أي نحو 20 % من مجموع قوة العمل العربية.- ومقابل ذلك يبلغ حجم العمالة العربية المهاجرة حسب تقديرات منظمة العمل العربية نحو 15 مليونا بسبب ضيق سبل العيش في البلدان العربية في المقام الأول وبتأثير الخلافات السياسية والعقائدية بالمقام الثاني.

6- تتجلى المفارقات العديدة إذا علمنا ان الدخل القومي في المنطقة العربية في عام 2000 (بدون عائدات النفط) بلغ نحو 70 مليار دولار، وهو رقم يقل عن الناتج القومي لفنلندا التي يبلغ عدد سكانها 5.5 مليون نسمة.

اما الدخل القومي للعالم العربي بعد إضافة عائدات النفط إليه فقد وصل الى 234 مليار دولار، في الوقت الذي بلغت فيه صادرات سنغافورة وهونج كونج وحدهما خلال العام نفسه نحو 250 مليار دولار، أي ما يتجاوز الناتج القومي للمنطقة العربية بأكملها.

7- تفاقم حجم المديونية الخارجية ووتائره المتصاعدة. وطبقا للمعطيات الاحصائية تضاعفت هذه الديون في العقدين الماضيين بمعدل سبع مرات، ليصل حجمها الى 325 مليار عام 2000، بعد ان كانت لا تتجاوز 49 مليارا دولار عام 1980 ولم يصاحب هذا الارتفاع زيادة مماثلة في الناتج المحلي الاجمالي، وبينما كانت هذه الديون تشكل 12 % من الناتج المحلي الاجمالي للعام بداية الفترة نفسها، اصبحت في نهايتها تشكل 46 % من إجمالي هذا الناتج. هذا مع العلم ان المديونية العامة الداخلية القائمة في ذمة الدول العربية فقد بلغت مع نهاية عام 2000 نحو 304 مليارات دولار، وارتفع هذا الدين عن حجمه في عام 1999 بمقدار 28.1 مليار دولار.

8- ان الحقائق اعلاه، على أهميتها، لا تكفي لاعطاء صورة متكاملة عن معالم اللوحة الاقتصادية الراهنة من دون ربطها بحقائق اخرى.

ولهذا فإن نظرة سريعة على تقرير التنمية الانسانية العربية لعام (2002) الذي أعده برنامج الامم المتحدة الانمائي التابع للأمم المتحدة والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والتنمية تكشف لنا طائفة أخرى من الحقائق عن المآل الذي وصلته الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلداننا، ومن بينها:

- هناك نحو عشرة ملايين طفل من فئة عمر السادسة الى الخامسة عشر لا تضمهم المدارس، وهناك خمسة وستون مليونا من العرب البالغين لازالوا أميين وثلثاهما من النساء. علما بأن وثائق الجامعات العربية تشير إلى أن الدول العربية لم تنفق على قطاع التعليم في مختلف مراحله أكثر من 7 % من الموازنة العامة في أحسن الحالات، وتتدنى هذه النسبة الى أقل من 5 % في البلدان الفقيرة.
- ولا زالت سمات أساسية ثلاث تغلب على ناتج التعليم في العالم العربي، وهي تدني التحصيل المعرفي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية، واطراد التدهور فيها وقد نجم عن ذلك فجوة في القدرات تتمثل في تنامي التنافر بين نوعية نتاج المؤسسات التعليمية واحتياجات أسواق العمل.
- وبحسب التقرير المذكور بلغ النمو في نصيب الفرد في الدول العربية خلال عشرين عاماً مضت، معدل 0.5 % وهو المعدل الاقل في العالم إذا ما استبعدت افريقيا جنوب الصحراء، كما تخفضت انتاجية العمالة بمتوسط سنوي 0.2 % وفضلا عن ذلك فان اجمالي الناتج المحلي لهذه الدول مجتمعة هو اقل من ناتج دولة أوربية متوسطة مثل اسبانيا.

9- بحسب تقارير البرنامج الانمائي للأمم المتحدة وتقديرات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001 فإن هناك نحو 73 مليون مواطن في البلدان العربية يعيشون تحت خط الفقر، في حين يعاني 10 ملايين من سوء التغذية، و 73 مليون شخص لا يزالون محرومين من خدمات مياه الشرب النقية، ونحو 106 ملايين مواطن غير مستفيدين من خدمات الصرف الصحي فضلاً عن ان نصف سكان المدن العربية لا يجدون السكن المناسب مقارنة بنحو 2 % من الدول المتقدمة. واشار تقرير التنمية الانسانية الصادرة عن الامم المتحدة لعام 2002 ان الحرمان و اللامساواة في القدرات والفرص في البلدان العربية أكثر استشراء من فقر الدخل، وأكد التقرير أنه إذا توفرت الإرادة السياسية فان هذه البلدان تتوافر لها الموارد اللازمة لاستئصال الفقر المطلق ربما في غضون جيل واحد. فالالتزام السياسي وليس الموارد المالية هو القيد المانع.

---

### هذه اللحظة المهمشة من التاريخ
# العجز العربي

شاكر الأنباري

تعاني الحضارة العربية، وفي وقتنا الحاضر، حالة من العجز الشامل في مواجهة العالمية الراهنة. وقد لاحظنا الضغط الهائل الذي بدأ يتنامى منذ بداية الألفية الثالثة على المنطقة، وتضاعف الضغط بعد الأحداث التي هزت أميركا بعد تفجير برجي التجارة العالمية، وإطلاق شعار محاربة الإرهاب. والبلدان العربية لا تملك إزاء هذا الهجوم الشامل، عسكريا وفكريا واقتصاديا، سوى ردات الفعل، في إنها تظل متلقية ومستقبلة لما يصدر إليها من مخططات أو نظريات، دون أن تبادر هي، إلا في القليل النادر، إلى صياغة مصائرها والمشاركة في توجيه الأحداث. المواجهة معدومة، لا على المستوى العسكري فقط، ولكن حتى على الصعد الأخرى التي لا تقل أهمية عن ذلك. وقد تكشف لاحقا إننا لا نملك أبسط معرفة للغرب، ولا نملك القدرة حتى على إيجاد لغة معقولة نتفاهم معه فيها. ما نفهمه من مصطلح معين يتبين لاحقا إن الآخر يفهمه عكس ما نفهمه نحن. والظاهرة التي نسميها تمتلك في قاموس الآخر تسمية مختلفة. ومثال ذلك (الإرهاب)، فالغرب عموما بما فيه أميركا وإعلامها وأغلب مفكريها، حين ينطلقون من هذه التسمية ترتسم في أذهانهم الصورة التقليدية للمسلم. أما نحن فترتسم لدينا صورة إسرائيل فقط، وتلك مفارقة لا يسهل حلها.

وحالة العجز الحضارية لها أسبابها التي تكونت تاريخيا وظلت تفعل فعلها في مجمل البناء الحضاري، إلى أن وصلت الأمور إلى ما هي عليه اليوم: بلدان لا تصنع بل تستورد سلعها، ولا تطعم نفسها لكن تستورد غذاءها، ولا تنتج أفكارها ونظرياتها حول الأدب والفن والدين والاقتصاد، إنما تستعيرها من الآخرين وتحاول تفصيلها حسب لمقاساتها، سلاحها منتج في معامل عدوها، ووسائل رفاهيتها مأخوذة من الآخر المختلف عنها عقائديا وسلوكيا وهو مدان لاختلافه ذلك مسبقا. وربما يكون السبب الرئيس الذي أنتج هذا الوضع المأساوي هو غياب الديموقراطية في مجمل البلدان العربية، حيث شكلت الحكومات وطغمها السياسية والمالية والعسكرية وصيا على الجماهير، فهي تقرر عوضا عنها، وهي تشرح الظواهر بما يتلاءم مع مصلحتها، وهي التي توزع الثروات بالطريقة التي ترضي حاشيتها، وهي التي تصنع طبقة من المؤيدين والمنتفعين والمخبرين. بالحزب الوحيد المسموح له بالعمل هو حزب الحكومة، أما الأحزاب الأخرى فهي أما مقموعة أو مصنعة لكي تكون ضعيفة أو مهمشة. وهذا يعطل بالتأكيد تأثيرها على الجماهير، فلا تعود قادرة على قيادتها أو العمل فيما بينها احتجاجا على الأوضاع القائمة أو محاولة تغيير تلك الأوضاع. وغياب الديموقراطية يجعل من وجود صوت واحد في الإعلام والسياسة والصحافة أمرا لا بد منه، مفروض من السماء ولا يعطي الفرصة لأحد في محاورته، لأن المحاورة تكشف النقص والأخطاء والإدعاء والأكاذيب.

بهذا يسبح المواطن العربي في بحر من الأكاذيب ذاتها والإنشائية السياسية المكرورة بلا كلال سنينا وسنينا، وتصبح هي مصدره الوحيد للإطلالة على الأحداث، الكليشهات والجمل الجاهزة والتضليل وحجب الحقائق، هي ما يعمم، يوميا، في التلفزيون والإذاعة والصحيفة والمحفل العربي أو الدولي، وما يفكر به العدو يتم قصه وتشذيبه وفبركته، ثم يقدم وجبة جاهزة إلى المواطن، فيها من التضليل واللاحقيقة الشيء الكثير. وهذا يصنع لدى الأجيال الجديدة صورة زائفة عما يجري في الواقع، أو في العالم العربي والعالمي. والسبب الآخر للعجز التاريخي الذي نعانيه كأمة هو تخلفنا الصناعي، فنحن لم نبن القاعدة الأساسية للمجتمعات الحديثة، وهي المصانع والمعامل والسكك والزراعة الحديثة والمدن العصرية. والتخلف الصناعي، يجر الفرد إلى الارتهان إلى تخلفه العقلي، فمع غياب التعامل اليومي في جميع المجالات مع الصناعة والآلة والكومبيوتر ومختبرات البحث ومخازن المعلومات الحديثة، بسبب الجهل والأمية والتخلف، يظل العقل العربي متقوقعا في منهجيات ذهنية سابقة وعتيقة، قوامها عدم الدقة والفوضى الذهنية والغيبية التي تفسر كل ما يحدث بالإرادة الإلهية، وهذا ما يثبط عند الفرد همة البحث والعمل والتجريب والاعتماد على الذات لتغيير الشروط القاسية للحياة. والقدرية تسليم وركون وعجز وشلل، ولا تمثل في الجانب العقيدي إلا جزءا نزرا فقط. إن غياب الذهنية العلمية والمعرفية عند الأغلبية، يحذف دورها من التواصل مع تيار الحداثة العالمية.

فأنت لا تستطيع فهم الحضارات الأخرى، وأغلبها صناعية متطورة مستندة إلى قاعدة علمية، إلا بامتلاك الأدوات المشتركة، وهذا بالتالي يحد من المشاركة الفاعلة في صنع الحضارة البشرية المعاصرة. إن الجهل في فهم ما يدور يولد غالبا غياب المبادرة، لأن الذي يبادر عادة ما يكون قد جهز نفسه مسبقا برؤية خاصة ودقيقة للعمل الذي ينوي المبادرة به. وكل ما سبق غائب عند هيكليات الدول العربية، وغائب بالتالي حتى على المستوى الفردي لدى الأشخاص، أو ما نسميهم (المواطنين).

إن تبادر في طرح مشروع سياسي أو فكري أو اقتصادي معناه إنك أنجزت مستلزمات ذلك المشروع من خارطة زمنية وأهداف ومعوقات وغيرها من الأسس، فيتطلب الأمر المختبرات للبحث، والمؤسسات المدنية لتصارع الآراء، والرأي الآخر، واستبعاد القدرية في جميع التفاصيل، والدقة المرنة التي يمكن تغييرها أو التلاعب بها تبعا لتغيرات الظروف الموضوعية. أما الانفصال الكبير بين اللغة والواقع، واللغة والتجربة، والحياة والمثل المتخلفة الراسخة في الأذهان، فهي من المقومات المتينة للعجز السائد. وكل ذلك نتج عن المحرمات والممنوعات والمقموعات التي تراكمت جيلا بعد جيل في روح الإنسان العربي، لعبت كثير من العوامل في إدامتها كالجانب الديني المتكلس، والجانب السلفي في التواصل مع الدين كفكر وحضارة وصياغات تهم الواقع اليومي للأفراد، والأمية والثقافة الشفاهية والموروث اللغوي العقد وغير المنسجم مع التطور. من هنا، تتحول الهزيمة الواقعية إلى انتصار في اللغة، والعجز المادي إلى حكمة وروية، والشعارات الببغاوية إلى مبادئ لا يدخل الباطل إلى أي كلمة فيها، مما يغطي على الجرائم والسرقات والفشل والتزوير والانحرافات الأخلاقية باعتبارها غير موجودة، أو عملا بمبدأ لكي لا ينشر الغسيل القذر فيشمت الأعداء أو يدخلون إلى البيت العربي من هذا (المدخل).

ومن هنا، يصادر العقل تماما، فلا يقف كي يتأمل ويحسب ويرفض أو يقبل.

ولعدم تفعيل العقل وبلورته وجعله مرجعا لكل مظاهر الحياة، تم إلغاؤه أو مصادرته في صندوق مقفل تراكمت فوقه السنون. وأغرب ما يلاحظ في هذا الباب ما تتفق عليه الحكومات العربية وأحيانا الجماهير البسيطة المضللة، من قمع للمعارضة، وعدم الإشارة إلى سلبيات الأنظمة والأفكار السائدة، كي لا تتشتت القوى والجهود في محاربة الصهيونية العالمية وإسرائيل. وكما هو معروف، فإن خنق اللغة ومراقبتها وتحويلها إلى كليشهات ومسلمات، يعني خنق الواقع والسكوت عن الخلل وإدامة حكم الأقلية المرفهة من ضباط وتجار ونخبة فاسدة لا تتورع عن بيع كل شيء للبقاء في مواقعها. ولعل أبسط تجليات قمع اللغة والانفصال بينها وبين التجربة هو غياب النقد. فلقد أصبحت العربية ثقافة غير نقدية، لأن النقد ينمو في محيط حر، ويضمحل أمام المسلمات والواحدية في الرأي والعقيدة والسياسة.

ومن أسباب العجز العربي أيضا تلك التصورات المسبقة عن الحياة، التصورات المسبقة ملائمة للقدرية والذهنية الزراعية، وهي تسهل حياة المجتمعات المنغلقة التي تعيش في عزلة عن الصرعات العالمية وما يستجد. وهذه فيها من اكتشافات وصناعات ونظريات. فالتصور المسبق حول الظواهر يلغي عادة رؤية التفاصيل الصغيرة والتباينات الضئيلة التي يمكن في بعض الأحيان أن توظف لفهم أعمق وأشمل لما هو متعارف عليه. كما أن تلك الرؤية المسبقة تجعل متعاطيها لا يرى بؤرة المشاريع الموضوعة على طاولته لتغيير مصيره، على حقيقتها، إذ أن العدو، أو الآخر، يمكن أن يصوغ مشاريع جديدة تحمل كثيرا من المقومات السابقة والأصح هو التعامل مع تلك التفاصيل والتلاوين، إذ تكمن الجدة هناك. ومن نتائج الرؤية المسبقة هي التعميم، وهذا ما يبرز جليا في طريقة تعامل العرب مع محيطهم. والمحيط هنا يشمل كل التفاعلات الجارية على الصعيد السياسي والصناعي والاقتصادي والفكري والأدبي.

التعميم يوقع الدول والأشخاص بالتبسيطية وتسطيح الرؤية. فتبسيط الظواهر والمستجدات يلغي الألغام التي يمكن أن تكون متخفية في التفاصيل، كما يلغي المرونة الذهنية المشحونة للترصد والتدقيق والبحث دون مسلمات.

والحضارة العربية المعاصرة، بمفكريها وساستها ودبلوماسييها وعسكرها، عادة ما تلقي مسؤولية العجز العربي والركود والشلل المرتهنين له على كتف الآخر، باعتباره هو الذي أنتج مثل هذه الظواهر، وهو أمر يجنبنا مهمة الوقوف بمواجهة الذات والبحث عن الأسباب الداخلية الكامنة في بنيتنا الحضارية ذاتها، فوقفة مع الذات ومراجعة شاملة لعوامل الضعف أو القوة تستوجب طرح حلول لتلك الإشكالات. والحلول تتطلب البحث والتقصي وتقبل الرأي الآخر وعدم الانفراد بالقرار وتطبيق نظرية الشخص المناسب في المكان المناسب. وكل هذا يكشف سوءات الأنظمة العربية وهشاشة شرعيتها ويفضح التلاعب الكبير في المصائر، الذي طور منذ قرون للوصول إلى هذه اللحظة المهمشة من تاريخ العرب.

---

# نحو صياغة جديدة لإشكالية الحكم

فوزي حامد الهيتي

ينشغل الشارع السياسي العراقي اليوم أكثر من اي وقت مضى بإيجاد لإشكالية الحكم، يكون مناسبا للمجتمع العراقي، ونلاحظ ان اغلب الحوار الدائر بين النخب السياسية حول هذا الموضوع كان محكوما بسؤال تقليدي لإشكالية الحكم وهو السؤال الذي سيطر على النظرية السياسية منذ افلاطون وحتى العصر الحديث وهذا السؤال يمكن صياغته بالشكل الآتي: (من يجب ان يحكم. ولمن الحاكمية؟؟ هل الحاكمية للحاكم الاعدل (الفيلسوف) ام للاقوى الاقهر، هل الحاكمية لله، للإمام المعصوم، للفقيه، لاهل الحل والعقد، ام للامة، للشعب؟ هل الحاكمية للرأسمالي المحتكر صاحب الرساميل ومالك الرقاب ام للعامل البروليتاري؟ الى آخر الاسئلة التي لا تخرج عن كونها اسئلة تحكيمية نجدها سيطرت على نظرية المعرفة واعاقت نمو وتطور المعرفة قرونا طويلة.

والسؤال عن المصدر الاصل، سواء في الفلسفة السياسية او في نظرية المعرفة، سؤال يبحث عن: المثال، الكامل، الالهي، المقدس. وتعيين هذا المصدر الاصل واتخاذه مرجعا هو الذي يمنح الاحكام والقضايا مشروعيتها وصدقها. فالحكم او القضية لا يمتلك قيمته وصدقه وصلاحيته بذاته وانما بالمرجع الاصل، الذي يرتكز عليه ومنه يستمد مشروعيته وقدسيته.

ان محاولة الاجابة عن مثل هذه الاسئلة هي اشبه بالكتابة في الهواء الطلق او على الرمال المتحركة، لأنها اجابة ان لم تكن خادعة ووهمية فهي لن تساهم في تحقيق الهدف الاسمى لفلسفة الحكم والنظرية السياسية المتمثلة في تطوير وتقدم مؤسسات المجتمع السياسية والمدنية بما يحقق لأفراده اعلى درجة من الحرية والرفاه الاقتصادي والامن الاجتماعي السياسي، لأن النمو والتطور والتقدم يعني حركية المجتمع المتحققة باكتشاف المجهول وازالة خطأ كان موجودا. واذا كان صحيحا القول: ان تطور المعرفة الانسانية يتم فقط في مواجهة مستمرة للمشكلات المتجددة وايجاد منهجية نقدية تساعدنا في اكتشاف اخطائنا وازالتها وليس من خلال البحث عن اصل ومصدر المعرفة، فإن ابناء نظام حكم افضل لا يكون من خلال البحث عن الاصل او مصدر التشريع وشرعية الحاكم (من يجب ان يحكم) وانما باقتراح آليات تقلل من اخطاء واخطار الحكومة. فالحكومة هي شر (لابد منه) شر بمعنى ان شرط وجودها يقتضي مصادرة حريات افراد الامة او بعضاً من حرياتهم في احسن الاحوال، ولكن هذا الشر (الدولة) لابد منه لأن طبيعة الاجتماع الانساني يقتضي وجوده اي ان الاصل في وجود الدولة هو حاجة الجماعة البشرية الى حماية وجودها ومصالحها.

وفي ضوء هذا التحديد لوظيفة الدولة والحاجة الى وجودها، يمكن صياغة العلاقة بين مؤسسة الدولة وافراد الامة (المواطنين)، فالعلاقة بين الحاكم والمحكوم ليست علاقة ابوية .. كعلاقة الاب بالابن، كما يحلو للانظمة الدكتاتورية والبطريركية ان تصوغها، وانما هي علاقة تعاقدية مثلما يصفها اغلب منظري الفكر السياسي المعاصر، ويجب ان يراعى في صياغة العقد (الدستور) الجوانب

يجوز تضخيم قواها ومنحها صلاحيات اكثر مما هو ضروري لأداء وظيفتها في حماية حياة وحرية التابعين لها. وبكلمة اخرى يجب ان نعيد صياغة السؤال التقليدي (من يجب ان يحكم؟) صياغة جديدة تتناسب مع وظيفة الدولة المتمثلة في حماية وجود وامن وحرية وحقوق مواطنيها. والصياغة الجديدة المقترحة هي:

كيف يمكن ان ننظم مؤسساتنا السياسية بحيث يمكن ان نقلل من اخطائها ونحد من شرورها وتضخم قواها الى ابعد مما هو ضروري لوجودها؟ وما هي الالية المقترحة التي تحكم هذه المؤسسات التي تضمن شفافية اعلى في ادائها بحيث يمكن ان نقلل من اخطاء الحكام غير الاكفاء الذين استطاعوا الوصول بطريقة او بأخرى الى السلطة وتنزيلهم بأقل ضرر ممكن وكيف يمكن ان نضمن التداول السلمي للسلطة؟

ان الصياغة الجديدة لإشكالية الحكم لا تتحدث عن الحاكم (الحاكمية لمن ؟)، وانما نتحدث عن عمل الحاكم وكيف يمكن ان نقلل من اخطائه وتجاوزاته، واهمية الإجابة عن مثل هذه الاسئلة تتلخص في هذا الجانب تحديدا فالبحث عن الآليات والوسائل التي تعيننا على تشخيص اخطاء مؤسساتنا السياسية بقصد تجاوزها ووضع كوابح تحد من تجاوز هذه المؤسسات على حقوق المواطن، يعد الخطوة العملية الاكثر صلاحاً ونفعاً في تشكيل نظام حكم أمثل في عراق المستقبل.